



قرار رقم (١٥٢) لسنة ٢٠١٩

بتاريخ: ٢٠١٩/٩/٢

بشأن ضوابط تحديد نسب الاستهلاك لتأمينات السيارات

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما،
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية،
وعلى محضر الاجتماع الرابع لعام ٢٠١٩ للجنة العامة للسيارات بالاتحاد المصري للتأمين، والمؤرخ في
٢٠١٩/٥/١٩،
وعلى مذكرة الإدارة المركزية لاعتماد المنتجات المالية، والمورخة في ٢٠١٩ /٧/٢ في هذا الشأن،

قرر

المادة الأولى

(أجزاء السيارات التي يُحتسب عليها نسب الاستهلاك عند الاستبدال)

تلتزم شركات وجمعيات التأمين المرخص لها من الهيئة بممارسة فرع تأمين السيارات عند استبدال أجزاء السيارات التي تعرضت لحوادث، باحتساب نسب استهلاك على الأجزاء الآتية:

١. الأجزاء الميكانيكية: وتشمل المحرك بكافة مُشتملاته.

٢. الأجزاء الكهربائية: وتشمل البنود الرئيسية الآتية:

- أ. فوانيس الكهرباء " المركب بها زينون + ليد "
- ب. المرايات الكهربائية.
- ج. صغيرة الكهرباء.
- د. المارش.
- هـ. الدينمو.
- و. الفيوزات.
- ز. الكمبيوتر.



٢٠١٩

٤٦٠٧٦

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر

الرقم البريدي ١١٠

تليفون: +٢٠٢ ٢٥٣٤٥٣٥٠ فاكس: +٢٠٢ ٢٥٣٧٠٠٣٦

WWW.FRA.GOV.EG





رئيس الهيئة

٣. العفشة: وتشمل الأجزاء الرئيسية الآتية:
- المقصات.
 - البارات.
 - المساعدين.
 - الاسكترا " علبة الدريكسيون "
 - الدنجل.
٤. الشكمان: سيما المركب بها وحدات للحفاظ على البيئة أو ما يُعرف بوحدة [Exhaust Catalyst].
٥. الكاوتش: سواء الجوانات أو إطارات السيارات.
٦. البارومة: التي تُوجد ببعض السيارات نتيجة قدم عُمر السيارة أو سوء غسيل السيارات.
٧. الصنفرة: التي توجد بالزجاج أو القوائيس أو الدهان من العوامل الجوية.

المادة الثانية

(نسب الاستهلاك)

تلتزم شركات وجمعيات التأمين المرخص لها بممارسة فرع تأمين السيارات بخصم قيم نسب الاستهلاك من مقايضة إصلاح السيارات التي تعرضت لحوادث، وذلك وفقاً للمقرر بالجدول الآتي :

نسبة الاستهلاك	سنة الموديل
٢,٥ % (اثنان ونصف بالمائة)	السنة الأولى
٥ % (خمسة بالمائة)	السنة الثانية
١٠ % (عشرة بالمائة)	السنة الثالثة
١٥ % (خمسة عشرة بالمائة)	السنة الرابعة
٢٠ % (عشرون بالمائة)	السنة الخامسة وما بعدها
٢٥ % (خمسة وعشرون بالمائة) للسنة الأولى مع العلم أن الحد الأقصى لاستهلاك سنتين بحد أقصى ٥٠ % (خمسون بالمائة)	الكاوتش والبطاريات
٥٠ % (خمسون بالمائة) للجزء الذي به بارومة	في حالة وجود بارومة
٥٠ % (خمسون بالمائة)	صنفرة أو ترميل الزجاج من أثر الطريق



Handwritten signature



١٤٣١٣

٤٦٠٧٦



المادة الثالثة

(نسبة الخصم المرتبط بعدم تسليم العملاء لقطع الغيار التي تم تغييرها أو استبدالها)

يجوز لشركات وجمعيات التأمين المخاطبة بهذا القرار عند تنفيذ مطالبات إصلاح السيارات التي تعرضت لحوادث بأن تطلب من عملاءها مقدمي تلك المطالبات تسليم أجزاء السيارات - قطع الغيار - التالفة، وفي حالة عدم رغبة هؤلاء العملاء تسليم الأجزاء أو قطع الغيار التالفة، يجوز لتلك الكيانات احتساب نسبة خصم لا تتجاوز نسبة ٢,٥ % من القيمة المالية لقطع الغيار التي تم تغييرها أو استبدالها.

المادة الرابعة

(توفيق الأوضاع)

وبمراعاة ما تقدم من ضوابط، تلتزم كذلك شركات وجمعيات التأمين المرخص لها بممارسة فرع تأمين السيارات بتعديل نماذج وثائق تأمين السيارات التي تصدر عنها بما يتفق مع ما تضمنه هذا القرار من ضوابط، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة ويعمل بهذا القرار من اليوم التالي لتاريخ نشره.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران



٤٦٠٧٦

